السودان يستعد لعقد مؤتمر اقتصادي دولي لجذب الاستثمار

حوافز لتشجيع رجال الأعمال والشركات العربية والأجنبية على تأسيس مشاريع في 8 قطاعات

رمى السودان بكل ثقله من أجل إنجاح المؤتمر الدولي للاستثمار المزمع رسى المساود و المساود و المساود و المساود و المساود و المساود و الذي المساود و المساود و المساود و المساود و ا يرجح محللون أن يكون نقطة الانطلاق الفعلية لتغيير الخارطة الاقتصادية للبلد عبر تحفيز المستثمرين العرب والأجانب علىٰ إنشاء مشاريع في ثمانية قطاعات استر اتبحية.

> 모 الخرطــوم – دخــل الســودان فـــی سابق مع الزمن لإظهار أنه على أهبة الاستعداد لتنفيذ حزمة جديدة من الإصلاحات الإضافية قبل المؤتمر الدولي للاســتثمار الذي من المقرر أن تحتضنه العاصمة الخرطوم قبل نهاية هذا العام بهدف استقطاب الاستثمارات العربية

ومن المقرر أن يُعقد المؤتمر في منتصف نوفمبر المقبل بمشاركة رجال الأعمال والمستثمرين وكبرى الشركات فى الدول العربية ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والمستثمرين من الغرف العربية والأجنبية المشتركة.



وتمكنت الحكومة الانتقالية طيلة الفترة الماضية من تجاوز العديد من العقبات قبل هذا الحدث الاقتصادي الأول من نوعه الذي تحتضنه البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع عمر البشير من خلال اعتماد ضوابط جديدة لتحسين مناخ الاستثمار في بلد هو في أمسّ الحاجة إلى الأموال من أجل النهُوض باقتصاده المشلول.

ونسبت وكاله الأنباء السودانية الرسمية إلى الأمين العام لاتصاد أصحاب العمل مجتبئ خلف الله قوله إن "اللحنة المكلفة بتنظيم المؤتمر قامت بجميع الاستعدادات وهي مقتنعة بأن تحقيق نجاح ملموس لأعمال المؤتمر كمشروعات استثمارية على أرض

ويعتبر السودان أحدث دول العالم التى تدخل إلىٰ مجال رؤية المستثمرين في الأسواق الناشئة الذين يبحثون عن فرص في أماكن تنفتح فقط على رأس المال الأجنبى بعد سنوأت ظل فيها بعيدا عن رادار أصحاب الأعمال والشركات

وتشكل السعودية والإمارات والكويت البحرين وقطر وتركيا أكثر البلدان المهتمة بالاستثمار بالبلاد وهناك صراع محموم من أجل الظفر بأكبر حصة في السوق السودانية.

وقبل وقت غير بعيد كأنت البلاد ممزقــة في حرب أهلية وكانت متهمة من قبل الغرب بدعم الإرهاب لكن الولايات المتحدة رفعت حظرا تجاريا على الخرطوم وأنهت تجميد أصول سودانية وألغت قبودا مالية على اقتصادها.

وشكل إلغاء العقويات الأمدركية التى فَرضت على السودان لعشرين عاما نقطة تحول في مسار اقتصاده المنهك والذى فقد معظم إنتاجه النفطى خاصة وأن الحكومة كانت عليها متأخرات مستحقة لصندوق النقد الدولى وديون أخسرى للدول عربية ومؤسسسات مالية دولية أخرى بلغت في الإجمال حوالي

وأشسار خلف الله إلسى أن الاقتصاد السوداني يدخل بالفعل مرحلة جديدة عقب شبطب اسم البلد من قائمة الإرهاب وإعفاء الجزء الأكبر من الديون الخارجية وشسروع الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تسهم في دمج السودان في الاقتصاد العالمي.

وتنبع أهمية المؤتمر من مشاركة عدد كبير من الوزراء والمسؤولين العرب وقيادات كبرى الشركات والمصارف العربية والدولية ومؤسسات التمويل كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الأقتصادية في أفريقيا، إلى جانب مشاركات من الشركات ألحنبية العاملة في إطار الغرف التجارية العربية والأجنبية المشتركة.

وستركز أعمال المؤتمر على التحولات التي يشهدها السودان وفرص الاستثمار في محاور خطة النهوض بالاقتصاد والإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية والتشريعات الحديدة المرتبطة بالتجارة والاستثمار والبيئة الجديدة للاستثمار ودور مؤسسات التمويل التنموي العربية والإقليمية والدولية في

للمنظمة العربية للتنمية الصناعية

والتقييس والتعدين، التي تتخذ من

العاصمة المغربية الرباط مقرا لها، أن

تعزين التحول الرقمى لدعم الاستدامة

في قطاع التعدين بالدول العربية بات

أمرا لا مفر منه اليوم وذلك بالنظر

للتطورات الحاصلة في مجمل الأعمال

وأكد الصقر في تقرير حديث

نشرته المنظمة على ضرورة تعزيز

قطاع التعدين بالدول العربية بوسائل

الابتكار والتكنولوجيات الحديثة بما

فيها التحول الرقمى الذي يعد رهانا

وتتمتع البلاد بمقومات طبيعية متعددة وبمميزات تهييئ المناخ الملائم للاستثمار مع تقديم الدولة للتسهيلات والامتيازات الجاذبة التي تشجع المستثمرين العرب والأجانب في

وسعت الحكومة طيلة الفترة الماضية إلىٰ إصلاح الاقتصاد رغم الأزمات التي أثرت على البنية الأساسية للبلاد، وذلك

الدولي حزمة من التداييس لجذب

العديد من المجالات وخاصة الزراعة، لاسيما وأن هناك دعما أميركيا لمساعدة

وتهدف الخرطوم إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة عشىرة مليارات دولار سنويا بدل مليار دولار حاليا في قطاعات الطاقة التقليديـة والمتجددة والزراعة والتعدين والبنك التحتية والصناعات التحويلية والخدمات بالإضافة إلى آفاق الصناعة المصرفية والمالية.

من خلال تنفيذ سلسلة من الإحراءات

الهيكلية لتهيئة مناخ الاستثمار عبر سياسة تحرير سعر الصرف، الذي يعد إحدى الخطوات المهمة لتحسين بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب.

في المئة نسبة زيادة الدين العام للبلاد منذ العام 2018 وفق وزارة

وإلى جانب ذلك، تم إلغاء الدولار الجمركـي في يونيو الماضي، وهو ما قد يعطى دافعا كبيرا للمستثمرين رغم أن الخطوة تثير حفيظة الشسركات المحلية التي بما تشكو من ضعف المنافسة

كما نفذت وزارة الاستثمار والتعاون

الاستثمارات الأجنبية عبر إجازة قانون الاستثمار الجديد وإجازة قانون الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وإجازة قانون النظام المصرفي المزدوج. ويقدر البنك الدولى الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبالله عند 96 مليار دولار، وهو رقم مرتفع كثيرا مقارنة مع

كينيا وإثيوبيا وهما دولتان أفريقيتان أكثر انفتاحا على المستثمرين الأجانب. ويصل الناتج المحلي الإجمالي في كل من البلدين إلى نحو 70 مليار دولار رغم أن عدد السكان في كل منهما أعلىٰ

ومثل الدعم اللذي قدمله المانحون الدوليون للسودان فرصة مهمة لشركات الطاقة العالمية بغية استكشياف الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والغاز والطاقات البديلة في البلاد.

وأخر المنضمين للسباق شركة هاليبرتون الأميركية إذ أعلنت أثناء

لقاء ممثلها إيرك موتو بوزير الطاقة والنفط السوداني جادين علي عبيد الشهر الماضي عن رغبتها في الاستثمار وجاءت تلك الخطوة بعد أن ظهرت

ترتيبات لاستقطاب المزيد من المستثمرين

خلال الأشهر القليلة الماضية بوادر من قبل عمالقة الطاقة للدخول إلى السوق وكان وزير الاستثمار الهادي

إبراهيم قد أكد في مارس الماضي أن شركة لافنو فو الهندية المتخصصة في الطاقة الشمسية وحلول الكهرباء تعَّتــزم إطـــلاق مشـــروع بالشـــراكة مع مجموعة تالين العالمية بقيمة 200 مليون

ووقعت الحكومة في أكتوبر 2020 مذكرة تفاهم مع شركة جنرال إلكتريك الأميركيـة هـى الأولىٰ مـن نوعها منذ ثلاثة عقود من الزمن بهدف زيادة توليد الكهرباء بما يصل إلىٰ 470 ميغاواط.

المنطقة العربية أمام فرصة تعزيز التحول الرقمي في قطاع التعدين

모 الرباط – تدفع التحولات التكنولوجية في إدارة الأنشطة الاقتصادية دول منطقة الشُّرق الأوسط وشمال أفريقيا أمام فرصة تعزيز التحول الرقمى وخاصة في قطاع التعدين للرفع من كفاءته باعتباره محركا مهما للقطاعات المرتبطة به ومدرا للأرباح على الشركات والحكومات.

ويقول محللون إن وفرة الثروات المعدنية وتنوعها في المنطقة العربية تمثل بعدا استراتيجيا مهما، لأن المعادن تعتبر الشريان المغذي للصناعات التحويلية وتدخـل منتجاتها في جميع المستلزمات و الاحتياجات الحياتية.

وهذا الأمر يقتضي اليوم مضاعفة الحهود للتغلب على معوقات تنمية قطاع

التعدين وإيجاد البيئة الاستثمارية



طرق عمل بحاجة إلى التطوير

حقيقيا واستراتيجيا للتنمية المستدامة الملائمة وتعزيز التكامل الاقتصادي لهذا ومساهما في التنمية الاقتصادية وخلق جاذبية لتحسين مناخ الأعمال. ويعتقد عادل الصقر المديس العام

وقــال "إن التحــول الرقمي في قطاع التعدين يعد حافزا لابتكار طرق ومناهج حديثة لبناء منشات صناعية تعدينية ذكية، متصلة وفعالـة، من خلال تصميم البنية التحتية الرقمية وتعزيز مكوناتها واستخدام التكنولوجيات الحديثة وتوظيف تقنيات الشورة الصناعية

وتحتاج المؤسسات العاملة في قطاع التعدين إلى دعم قدراتها من خلال خلق توأملة رقمية تسلمح بتسلجيل وإنتاج

وأعمال التصنيع التي تعزز من القيمة المضافة لهذه الخامات، وذلك من أجل

والأردن وكذلك معادن أخرى مثل الحديد

وتؤكد الدراسات الدولية أن الاستفادة من البيانات المتعلقة بقطاع التعدين عبر توظيف تقنيات البيانات الضخمة تمثل نسبة ضئيلة جدا من البيانات

ومن هذا المنطلق يعتبر الصقرأن الشركات العربية العاملة في هذا القطاع الحيوي أضحت مجبرة على توجيه

> الرابعــة لإعادة هيكلة الأعمال التعدينية، بدءا من الاستكشاف حتى الإنتاج".

نسلخة رقمية لعمليات البحث والتنقيب عن الخامات المعدنية. ولىس ذلك فحسب، بـل أيضا في عمليات التشعيل المنجمى أو المحجري

توفير البيانات والعمل على تحليلها. ومن بين أهم المعادن المتوفرة في المنطقة العربية هناك الذهب الذي يشكل جـزءا مهمـا فـى الاقتصاد السـوداني وأيضا الفوسفات لكل من المغرب وتونس

والزنك والنحاس وغيرها. المتوفرة في هذا القطاع وهذا ما يعيق

استثمارات مباشرة نحو تعزيز التحول الرقمى واللجوء إلى تطبيقات إنترنت الأشيباء التي سيتكون بالفعل لها فوائد كبيرة في المناجم والمحاجر وغيرها من المنشأت التعدينية.

عادل الصقر هناك ضرورة لدعم القطاع بوسائل الابتكار والتكنولوجيات

وتعمل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على مواكسة التوحهات العالمسة الخاصة بالتحـول الرقمـي في قطـاع التعدين، من خلال توفير طلبات وبيانات المصانع والشركات العاملة ذات العلاقة بالقطاعات الاستخراجية

والتحويلية. ومن بين تلك القطاعات الصناعات التعدينية والصناعات الإنشائية ومواد البناء والصناعات المعدنية وصناعات الأسمدة، بالإضافة إلى أكثر من 17 قطاعا صناعيا آخر في 21 دولة

... وكانت بعـض الدول العربية المنتجة للنفط سباقة إلى اتضاد خطوات في هذا المنوال ولعل السعودية ومصر والمغرب تأتي في طليعة تلك

₹ تونـس – تراجعت إيرادات تونس من تصديس زيست الزيتون مند بداية العام بسبب عدة عوامل، من بينها انخفاض الإنتاج في الموسم الماضي إلى جانب قيود الإغلاق جراء وباء كورونا والتي

أثرت على حركة التجارة العالمية. وبلغت قيمة صادرات زيت الزيتون بنهاية شهر يوليو الماضي نصو 1.37 مليار دينار (490 مليون دولار) بعد تصدير نحو 166 ألف طن مقابل عوائد بحوالي 540 مليون دولار، أي بتراجع بواقع 27 في المئة على أساس

وأظهرت بيانات إحصائية نشرتها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنه تم تسجيل تحسن على مستوى معدل سعر بيع التصدير للكيلوغرام الواحد من زيت الزيتون، والذي تـراوح بين 8.3 و9 دنانير (3 و3.2 دولار) خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وتم في إطار الحصة الممنوحة لتونيس مين طرف الاتحاد الأوروبي لترويج زيت الزيتون البالغة 56 ألف طن تصدير أكثر من 31 ألف طن في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بقيمة إجمالية ناهــزت 297 مليون دينار (106.5 مليون دولار) وبمعدل سعر في حدود 9.3 دينار (3.33 دولار) للكيلوغرام.

وتكشف الإحصائيات أن السوق الإيطالية احتلت المرتبة الأولئ بنسبة 68 فــى المئة مـن واردات زيـت الزيتون التونسى، تليها السوق الإسبانية بنحو 16 في المُنَّة فالسـوق الفرنسية بواقع 12 في الْمَنَّة وبعدها السوق البرتغالية بنحو

زيت الزيتون التونسي وشهد إنتاج تونس من زيت الزيتون نقصا كبيـرا خلال موســم 2020 - 2021 وصل إلى حدود 140 ألف طن بالمقارنة

تراجع عوائد صادرات

مع حصاد قياسي بلغ 440 ألف طن خلال موســم 2019 – 2020، وذلك بسبب عنصر المعاومة؛ وهي ظاهرة معروفة لمزارعي الزيتون حيث تحمل الأشهار محصولا غزيرا في إحدى السنوات ومحصولا ضعيفا في السنة التالية. ويقدر متوسط الصادرات التونسية

السنوية من زيت الزيتون خلال العقد الأخير بما لا يقل عن 150 ألف طن، أي ما يمثل 8 في المئة من الإنتاج العالمي، معظمها يذهب إلى الأسواق الأوروبية حيث تمثل الصادرات قرابة 80 في المئة من الإنتاج المحلي.

مليون دولار إيرادات بيع زيت الزيتون بنهاية يوليو مقارنة بنحو 540 مليون دولار قبل عام

وفى مسعىٰ لزيادة الإنتاج في السنوات القادمة أنهت تونس في العام الماضى مخططها لزراعة 10 ملايين غرسة زيتون لتعزيز حضورها كواحدة من أكبر الدول المنتجة لزيت الزيتون في العالم. ورغم أن البلاد تواجه أزمة نقص حاد في المياه الصالحة للري أو الاستهلاك البشسري، ما يجعلها أمام تحدّي إعادة النظر في خارطتها الزراعية خلال الفترة المقبلة، يبدو أن هناك إصرارا كبيرا على

الاستثمار في القطاع.